

ماله فان كان عسافه الفرض فلها الفسخ والرافلا وجوده والاقتضا  
 ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول وقد رتد على الكسب  
 كالمال وانما يفسخ بجزءه عن نفقه معسر والاعسار كسوة  
 كونه بنفقة وكذا ابا دم ومسكن في الاصح **قلت** الاصح  
 في الادم والله اعلم وفي اعساره بالمهر اقوال اظهرها تفسخ  
 قبل وطء الابداء ولا يفسخ حتى يثبت عند قاضي اعساره  
 فيفسخه او ياتن لها فيه ثم في قول بجزء الفسخ والظاهر  
 امهاله ثلاثة ايام ولها الفسخ صبيحة الرابع الا ان يسلم  
 نفقته ولو مضى يومان بلا نفقه وانفق الثالث وعجز الرابع  
 بنت وقبل تستأنف ولها الخرج من المهلة لتحصيل النفقة  
 وعليها الرجوع ليل ولو وصيت باعساره او نكحته عاملة  
 باعساره فلها الفسخ بعده ولو وصيت باعساره بالمهر فلا  
 يفسخ ولو وصيت به ومجنونه باعساره ونفقته ولو عسر  
 من زوج امه بنفقته فلها الفسخ فان وصيت فلا يفسخ للسيد  
 في الاصح وله ان يلجئها اليه بان لا ينفق عليها ويقول في

او جوعى

**وصل** يلزمه نفقه الموالد وان على وولد وان  
 سفلا وان اختلفا بينهما بشرط يسار المنفق بفاضل عن  
 قوته وقوت عياله في يومه وبيع فيها ما يباع  
 في دين ويلزم كسوبا كسبها في الاصح ولا يجب  
 لملك كفاية ولا يملك تسبها ويجب لفقر غير مكسب  
 ان كان زهنا او صغيرا او مجنونا والافاقوال  
 احسنها يجب والثالث الاصل لافرح **قلت** الثالث  
 اظهر والله اعلم وهي الكفاية وتسقط بقواتها ولا  
 تصير ديناً للمنفرض قاض واذنه في اقراض لغيره  
 او منع وعليها الرضاع ولدها اللبا ثم بعده ان لم يوجد  
 المهرى او اجنيبه وجب الرضاة وان وجد المهرى  
 المام فان رغبت وهي منكوحه ابيه فله منعها في الاصح  
 مجانا